

**د عmad كريم الراوي**  
**المرحلة الثانية**  
**المادة/ تاريخ الدولة العثمانية**  
**عنوان المحاضرة (دخل الدولة ومصروفها في عهد تأسيسها)**

مع الدولة او مع من ينوب عنها من تباري او متول او صاحب ملك. ولا يؤدي اهل المدن رسوم الجفت بائعوها لأنهم لا يتصرفون بأرض يزعمونها. فيما أن هذه الرسوم هي رسوم رعية تجعل من يكلف بدفعها واحداً من الرعية. وبهذا يتمايز أهل المدن عن أهل الريف. والجماعات التي تعيش على تربية الماشية من البدو والتركمان، منهم من هو معدود من الرعية ومنهم من لهم وضع خاص وهم معدودون من الطوائف العسكرية. والمدني الذي يتصرف بأرض يقلحها ويرعىها يكون من الرعية ويؤدي عنها رسوم الرعية فلن تخلي عنها سقطت عنه تلك الرسوم.

اما الضرائب التي يدفعها الريفي ولا سيما العشور... فهي ضرائب مباشرة، والمدني الذي لا يحترف الزراعة لا يؤدي الضرائب المباشرة. بل يدفع الضرائب غير المباشرة كالباج او التغا (الضرائب الاستهلاكية التي تجبي عند المرور او عند البيع)، والجمارك والاحتساب وما إلى ذلك.

ويؤدي سكان الريف وسكان المدن ضرائب أخرى الى جانب الضرائب العامة يفوق عددها التسعين نوعاً. ولكن الناس منهم من هو معفى منها بسبب ما، ومنهم من يدفعها فالجندي وابناؤهم والقضاء ورجال الدين من إمام وخطيب ومؤذن والساسات والاشراف ومن يحمل براءة او يكون محصلاً او معلولاً بطلة تمنعه من الكسب كالجنون والهيم والعمى ... يعنى من هذه الضرائب التي يطلق عليها اسم «العوارض الديوانية والتکالیف العرفیة او الشاققة».

ولذلك تميز دفاتر الاحصاء بين الرعایا فمنها أسر (خانة باللغة وختانات بالجمع) تؤدي ضرائب العوارض بائعوها، فتدعى «خانة عوارض» ومنها من لا يؤدي الكل او البعض فتسمى بها «خانة غير عوارض» وعددتها غير قليل.

وتفيد الوثيقة التالية بأن «الاحصاء» او «التحري» عند العثمانيين كان يستند على فكرة عملية هي معرفة من يستطيعون دفع الضرائب، وكم عددهم، وهو ما يطلق عليهم بالانكليزية active population اي العاملة او الكاسبة من السكان ويمثلهم رب الاسرة (خانه) والفتى العازب (المجرد) الذي هو في سن تخله الكسب.

## العوارض الديوانية والتکاليف العرفية

يفترض بالنسبة لـ «خاتن العوارض» أنها تؤدي كل ضريبة ترى الدولة ضرورتها. ففي أوقات الحروب مثلاً حينما لا تقدر واردات الخزانة (الواردات المقررة) بالمواصفات المتفقمة تطرح الدولة ضريبة إضافية تحت اسم «العوارض» تجبر نقداً، كما تفرض على القرى والمدن التي تقع على الطريق التي يمر بها الجيش إعداد الذخائر اللازمة للجيش من دقيق ولحوم ودهن.. عيناً (ويندعي النزل والسوبرسات). فان كانت الحملة في الروماني جبىت من القسم الأوروبي من المملكة عيناً وتدفعها الانضول نقداً، فتساهم في شراء الذخائر للجيش. وتجبر الدولة القرى التي تجاور مناطق انتاج معدن الفضة والرصاص أو الحديد أو النحاس ان تعمل في المنجم او تحرق الفحم او تجلب الحطب والخشب الى المناجم، وقد يفرض على من كان غنياً ان يكون صرافاً في المنجم او يقدر له مقدار معين من الضمان يتتناسب مع وضعه المالي فيجلبه الى العاصمة (ويدعون بالجلب) او تفرض عليه أن يصير «قصاباً» في استانبول<sup>(١)</sup>.

ويضطر بعض الرعايا أن يؤمن البيض أو الدجاج أو غيره لطبع القصر مقابل الاعفاء من غيرها من أنواع العوارض أو التكاليف الشاقة، كما يرمي بعض الناس الصقور والبوازي للقصر، ويحرس بعضهم الآخر اعشاشها، والقرى التي تجاور احد المصايف يقوم اهلها - كلهم أو قسم منهم - بمحفر المضيق وبين السبيل فيه مقابل الاعفاء من غير ذلك من العوارض.

فالنظام الضريبي العثماني خدم الدولة حتى القرن السابع عشر من غير أن يطرا عليه تغيير كبير، ولكن العجز في الميزانية عندما يصعب علاجه قد يلجم نظام الحكم الى تدابير أخرى مثل تخفيض العملة او اللجوء الى القروض وجباية ضرائب إضافية او جبايتها قبل حلول موعدها او رفع مستواها. وعندما لم تجد هذه الحلول تجدي نفعاً كما حدث بعد منتصف القرن السابع عشر وبعد بداية تفكك النظام التيماري، بدأت المرحلة الثانية في التاريخ العثماني، وتخلصت بتحويل الضرائب العينية الى نقدية، وإداء الاجور نقداً، ومن ثم التغيير في النظام المالي الذي تطور مع الزمن.

(١) ساحلي اوغلي، مقالتان عن الجباب والقحابة في استانبول، والمقارنة في المعادن كوسيلة لاستثمار جباري، محاضرات اذانورك: الجمعية التاريخية التركية، القاهرة.

H. Sahiloglu: Cebri finansman uygulaması olarak coleplik, maden sahibliği ve İstanbul kasap akcesi; A târik konferansı

ويعد أن فرغنا من الحديث عن النظام الضريبي، يحسن أن نعود للتشكيّلات أو الادارة المالية وتطورها، وتقدير مجموع الدخل والمصروف وتطوره مع الزمن.

#### دفاتر الاحصاء

يقوم الاحصاء على الحاجة الماسة التي تشعر بها الدولة لمعرفة طاقاتها البشرية والاقتصادية. فمن دفاتر الاحصاء يمكنها أن تعرف دخلها السنوي الذي تريد أن تبني عليه مشروعاتها للمستقبل. وقد دفعت هذه الحاجة الدولة لمعرفة كل شيء عن وراداتها قل أو كثر جبته مباشرة أو تركت جبایته لمن يؤجرها خدمته سواء أكان أميراً أو نمراً من التيمارين. والمعلومات في بعض هذه الدفاتر مسيبة وأفية وهي «دفاتر المفصل»، و«المفصل» مرتب جغرافياً يعطي عدد سكان المدن محللة (حسب الأحياء أو الحارات) والريف، قرية قرية والجماعات الرجل جماعة، ثم يعطي تفاصيل ما يحصل من كل منها من دخل<sup>(١)</sup>. ومنها دفاتر مقتضبة تدعى بـ«دفاتر الأجمال» معدة لتمييز ما يدخل الخزانة من حاصل البلاد بما تبقى ليوزع لأرباب التيمار وأمراء الالوية وأمراء الولايات مع الدلالة على تنصيب الاوقاف وتحديد الاملاك منها. ويطلق على ما حاصله للخزانة اسم «الخواص السلطانية» ومجموع الخواص السلطانية من كل «دفاتر اجمال» البلاد تعطي مجموع الدخل النقدي السنوي للخزانة وبالتالي قسم الدخل من ميزانية الدولة، أما ما يوزع على الامراء وأرباب التيمار فهو دخل ومصروف متكافئ بالنسبة للدولة، وسيرى عند الكلام عن ميزانيات الدولة ان الدفتر دار لا يدخل مقدار ذلك عند اعداد الميزانية في قسم الدخل ولا في قسم المصروف لأنه يعتبر ذلك مبلغاً معلوماً متكافتاً.

#### دخل الدولة ومصروفها في عهد تأسيسها

عرف العثمانيون الاحصاء منذ نشأة دولتهم، وأول شيء كانوا يقومون به إثر فتح بلد هو إحصاؤه وأعداد دفاته من مفصل وبجمل. ويحدد الاحصاء كل ثلاثين سنة مرة في الغالب، ويجب أن يكون لكل احصاء شامل مجموعة من الدفاتر، تفتقد منها ما يعود للقرن الرابع عشر، وتحتفظ بالنذر القليل مما يعود للقرن الخامس عشر، بينما تملك مجموعة كاملة ترجع لنهاية القرن السادس عشر، وتحتفظ أيضاً بمجموعتين ترجعان

(١) قدمنا ثلاثة صور من دفاتر الاحصاء للدولة بالفصل فيها تفصيل عدد سكان قريتين وما في ايدي اهل قرية مسلمة من ارض وتفصيل أنواع الخراب ومقاديرها من كتاب القرىتين، وتفصيل مراتب دمشق الشام.

لأواسط هذا القرن ونهاية الربع الأول منه لا ينقص منها إلا القليل، ولذلك لا يمكن حساب دخل الدولة في عهد تأسيسها ابتداء من دفاتر الاحصاء، وتتنقصنا تماماً تماماً دفاتر محاسبة الخزانة او محاسبة الدولة عن فترة التأسيس، فلا يوجد إلا عدد من دفاتر المقاطعة يصعب معها الوصول إلى مجموع دخل الخزانة ومعرفة طاقة الدولة الاقتصادية.

#### التشكيلات المالية

يقوم بالشؤون المالية في الدولة العثمانية «الدفتردار» الذي كان يأتي بالمرتبة الثانية بين رجال الدولة في «الديوان» الذي يعتبر بمثابة حكومة اذ كان يأتي في الدرجة الأولى «الصدر الأعظم» الذي يترأس الديوان ويتصدره، وهو الوكيل المطلق للسلطان والمسؤول الأول عن الحكم والادارة. و«الدفتردار» على حد تعبي قانون نامة آل عثمان المسؤول إلى محمد الفاتح<sup>(١)</sup> (١٤٥١ - ١٤٨١م)، هو وكيل السلطان «في إدارة أمواله». ويضعه القانون نامة بالنسبة للجلوس في الديوان في مكان دون قضاء العسكر. وقد يتصدر عليه «الطغرائي» أو التقيعي اذا رتفقى هذا منصبه عن طريق إمرة الامراء او الوزارة، وجاء الدفتردار الى مقامه عن مرتبة دون ذلك. والقانون نامة هو الذي ينظم التشكييلات الادارية المركزية وان لم يحو معلومات عن الموظفين والاقلام (المكاتب) التابعة للدفتردار او الدفتردارية بصيغة الجمع في باب آداب الطعام وآداب الجلوس في الديوان. ولعل ذلك من باب التعميم، على كل من يتول هذا المنصب، ونحسب ان الدفتردارية، اذا كانوا اكثراً من واحد في نهاية القرن الخامس عشر كما هو الوضع في القرن السادس عشر انتأدوا على ان المسؤول عن ادارة الاموال السلطانية هو الدفتردار الاول والباعون مساعدون له وقد لا يحضرون الديوان.

وظهرت الشؤون المالية في الحكم العثماني في ادوار الدفتردار حتى عهد محمود الثاني اذ بدل اسم الدفتردار الى «مناظر الامور المالية» في اصلاحات ٢٨ شباط ١٨٣٨م ورفعت رتبته الى رتبة «وزير» واعطيت رتبة «باشا»<sup>(٢)</sup>.

هذا ولا يعطي «قانون نامة» محمد الفاتح فكرة كما ذكرنا عن التشكييلات المالية،

(١) ياجع نجمتنا الى العربية لهذا القانون في مجلة دراسات التي تصدر عن الجامعة الاردنية في العدد الرابع من المجلد ١٢ (نيسان ١٩٨٦م).

(٢) سرت اوفلي، مدخل: الموسوعة المصورة في التاريخ العثماني: ١٩٥ (مقالة ناظر المالية).